قرينة علم المخاطب وأثرها في التقعيد دراسة لغوية

د. بخيت فوزي جاب الله(*)

المقدمة:

التفاهم مبدأ رئيس في أية عملية تواصلية تقوم بين متكلم ومخاطب، ونجاح هذا المبدأ وتحققه يقتضي أن يكون هناك بين المتكلم والمخاطب معرفة مشتركة، وهذه المعرفة المشتركة تتحقق في اللغة التي تمثل النسق العام الذي يحكم العلاقة بين أطراف العملية التواصلية. معنى ذلك أن اللغة تمثل القاعدة التي على أساسها يتحقق التفاهم بين الطرفين، ولولا ذلك، لما كان هناك تفاهم أبدا.

ولما كانت اللغة تمثل القاعدة التي يتشارك فيها كل من المتكلم والمخاطب، فقد أتاح ذلك للمتكلم حرية في نظم كلامه، ثقة منه في إدراك المخاط ب المراد من الكلام، ومن ثمّ عمد المتكلم إلى التقديم والتأخير، والحذف والاختصار، والإيجاز والاقتصار، واللف والنشر، وغير ذلك من الأساليب التي يستخدمها المتكلم في نظم كلامه، معتمدا في ذلك على علم المخاطب بمثل هذه الأساليب اللغوية، التي تمثل سننا لغوية معهودة ومتعارف عليها لدى كل من المتكلم والمخاطب، ومن ثمّ يتمكن المخاطب بما عهده من فهم المقصود من الكلام. ومن الجدير بالذكر أن المتكلم في حال يصير مخاطبا في حال آخر، فهذا من الثوابت التي لا خلاف فيها.

من هنا أصبح علم المخاطب محط نظر علماء العربية قديما وحديثا، وعدّوه قرينة سياقية من أهم القرائن وعلة من أهم العلل في تعليل كثير من الظواهر اللغوية والنحوية وتخريجها، وقد تجلى ذلك في كثير من المسائل التي حملتها كتب التراث بين طياتها التي تثبت أثر المخاطب وعلمه في بناء كثير من قواعد العربية، مما يدفع إلى القول: إن قرينة علم المخاطب أساس مهم من أسس بناء القواعد اللغوية عامة، والنحوية والبلاغية خاصة.

فالمخاطب هو من يملك توجيه المتكلم في نظمه للكلام إلى طريق أو أسلوب معين؛ نظرا لأن المخاطب يقع علي عاتقه تفسير مقاصد المتكلم ومراده،

(*) دكتوراه في الدراسات اللغوية والنحوية.

إذ الكلام في الأصل موجه إليه، ومن ثمّ فإن أي خطاب يشترط فيه علم المخاطب به، فلا يكون خطابا في حق من لم يبلغه، كما أن خطاب من لا يفهم لا يجدي شيئا ولا يعد من الحكمة في شيء.

ولما كانت قرينة علم المخاطب من الأهمية بمكان في تحقيق التفاهم بين المتكلم والمخاطب، والتي على أساسها بُنِيَت كثير من قواعد العربية، جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على هذه القرينة السياقية، وبيان أثرها في توجيه الظواهر اللغوية والمسائل النحوية والبلاغية عند القدامى والمحدثين.

هذا، وقد جاء البحث مشتملا على مقدمة، وثلاثة مطالب، هي:

- **المطلب الأول، يعرض للظواهر اللغوية التي تقوم على علم المخاطب.**
- **المطلب الثاني، يعرض للمسائل النحوية التي تقوم على علم المخاطب.**
- **المطلب الثالث، يعرض للظواهر البلاغية التي تقوم على علم المخاطب.**

المطلب الأول: الظواهر اللغوية وعلم المخاطب

كثيرة هي الظواهر اللغوية التي اعتمد علماء العربية القدامى في تفسيرها وتوجيهها على قرينة علم المخاطب، ولعل أهم هذه الظواهر، هي:

– الترادف:

يعد الترادف من الظواهر اللغوية التي لم تسلم من الخلاف، حيث ذهب البعض إلى القول به على رأسهم سيبويه(١) ، وتلميذه قطرب ، والأصمعي ، والقاسم بن سلام ، وابن السكيت، وغيرهم من اللغويين القدامى، ومن المعاصرين الذين قالوا بجواز وقوعه في اللغة علي الجارم وتابعه تلميذه

(١) قال سيبويه:" اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلافَ اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين...فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجدة، ووجَدت إذا أردت وجدان الضّالّة، وأشباه هذا كثيرٌ." فكلام سيبويه يؤكد على أن الترادف أحد أقسام كلام العرب الثلاثة. انظر الكتاب ٢٤/١.

الدكتور إبراهيم أنيس كما ذهب الدكتور صبحي الصالح إلى إثبات وقوع الترادف في اللغة . والبعض الآخر إلى إنكار وقوعه على رأسهم ابن الأعرابي ، وتابعه تلميذه ثعلب، وابن فارس، وأبو علي الفارسي وعدَّ ابن درستويه الترادف بأنَّه لغات ، وتابعهم من المحدثين الأب هنري كولا منس اليسوعي، والأستاذ حفني ناصف، والدكتورة بنت الشاطئ ، والدكتور أحمد مختار عمر فالترادف عنده غير موجود على الإطلاق(١)، وأيا ما كان الأمر، فإن الترادف أمر لا يمكن إنكاره، ويجب التسليم بوقوعه في العربية، فهي ظاهرة يؤيدها الواقع والاستعمال.

الترادف لغة:

لفظ مشتق من الفعل: رَدِفَ، أو المصدر: الردف، والردف: ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئاً، فهو رِدْفهُ، واذا تتابع شيءٌ خلف شيء، فهو الترادف والجمع الرادفى. يقال: جاء القوم رُدافى أي بعضهم يتبع بعضاً.

وأردف الشيء بالشيء وأردفه عليه: أتبعه عليه. قال الزجاج: يقال: ردفتُ الرجل اذا ركبتُ خلفه، وأركبته خلفي. وردف الرجل وأردفهُ: ركب خلفه، وارتدفه خلفه على الدابة. ورديفك: الذي يرادفك، والجمع رُدفاء وردافى. والرديف: المرتدف، والجمع رداف. واستردفه: سأله أن يردفه. (٢)

والمترادف: كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان، سمي بذلك لأن غالب العادة في أواخر الأبيات أن يكون فيها ساكن واحد، فلما اجتمع في هذه القافية ساكنان مترادفان كان أحد الساكنين ردف الآخر ولاحقاً به(٣).

الترادف اصطلاحاً:

نقل السيوطي عن الامام فخر الدين الرازي، قوله في تعريف الترادف: " هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد. قال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين،

(١) ينظر: الدرس اللغوي عند الفراء ص ١٩ ـ ٢١. و ظاهرة الترادف بين الواقع اللغوي الدارسين، ص٤١-٤٢.
(٢) تاج العروس، مادة (ردف).
(٣) لسان العرب، مادة (ردف).

كالسيف والصارم، فإنهما دلا على شيء واحد، ولكن باعتبارين: أحدهما على الذات، والآخر على الصفة". (١)

معنى ذلك أن الترادف هو تماثل بين كلمتين أو أكثر في المعنى، ومن ثم يصح أن تحل إحداهما محل الأخرى ، وهذا الاستبدال لا يتم إلا إذا كان المخاطب على علم بأن هذه الكلمة تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه الكلمة الأخرى، وإلا كان ضربا من التعمية والإبهام.

وهذا التبادل يراعي حال المخاطب، قال الإمام الرازي :" قد يكونُ أحدُ المترادفين أجْلَى من الآخر فيكون شرحاً للآخر الخفيّ، وقد ينعكس الحالَ بالنسبة إلى قوم دون آخرين". (٢)

وإذا كان شرط الترادف هو الاتحاد في المعنى، فإن الحكم في هذا مرجعه أولا وأخيرا "إلى الاستعمال"(٣). وهذا الاستعمال يقتضي أن يكون بين المتكلم والمخاطب معرفة مشتركة، وهي تتمثل في اللغة، التي تجعل المتكلم يلجأ للترادف اعتمادا على بديهة المخاطب وعلمه بالعلاقة التي تجمع بين اللفظتين، لذلك امتنع إيقاع كل من المترادفين بدل الآخر في حال انعدام علم المخاطب.

ولهذا قالوا بـ"امتناع إيقاع كل من المترادفين بدل الآخر إلا مع عدم علم المخاطب بمعنى ذلك اللفظ المرادف." (٤) وكذلك قولهم:" لا يجوز حينئذ إيقاع المرادف الذي لا علم للمخاطب بمعناه بدل المرادف الذي له علم به، وهذا ظاهر".(٥)

ومن الكلام السالف الذكر يتبين أهمية توافر قرينة علم المخاطب في وقوع الترادف، وأنها تمثل ضابطا مهما من ضوابطه. فإذا كان الغرض من الكلام الإبانة، فعلم المخاطب بهذه الخصائص يسهل عليه فهم الكلام الموجه من المتكلم.

(١) المزهر في علوم اللغة ٣٨٨/١
(٢) المحصول ٢٥٧/١.
(٣) دلالة الألفاظ ص٢٢٤-٢٢٩.
(٤) التقرير والتحبير ١٧٠/١
(٥) تيسير التحرير ١٧٧/١

- المشترك اللفظي:

تعد ظاهرة المشترك اللفظي من أهم القضايا اللغوية، ويقصد بالمشترك اللفظي: " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"(١) أو" هو اللفظ الواحد الدال على أكثر من معنى"(٢) ويذهب تاجُ الدين السبكيَّ إلى أنه "اللفظ الواحد، الدالّ على معنيين مختلفين أو أكثر؛ دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، سواءٌ كانت الدلالتان مستفادتين من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمال، أو استفِيدتْ إحداهما من الوضْع والأخرى من كثرةِ الاستعمال(٣).

ومن قولنا" :الواحد "احتراز عن الأسماء المتباينة والمترادفة؛ فإنه يتناول الماهية، وهي معنى واحد، وإن اختلفتْ محالُّها.

وقولنا" :عند أهل تلك اللغة "...إلى آخره، إشارة إلى أن المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية" (٤)

أما عبد الرحيم الإسنوي، فجعل لكلامه عن المشترك مقدمة نافعة في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل، قائلاً :" فالوضع: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، والاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم، والحمل: اعتقاد السامع مرادَ المتكلم، أو ما اشتمل عليه مراده، وذلك من صفات السامع" (٥)

وبالنظر إلى القول الأخير عن الحمل، وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم، يؤكد على وجوب علم المخاطب بالمشترك اللفظي.

لقد أثارت مسألة المشترك اللفظي ووقوعه في اللغة جدلاً كبيراً بين اللغويين العرب فنفاه البعض على رأسهم ابن درستويه(٦)، وأثبت وقوعه آخرون على رأسهم سيبويه الذي يقول :"اعلم أنّ من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين".(٧) وهو يقصد اللفظ الذي له أكثر من دلالة.

---

(١) المزهر في علوم اللغة١/٣٦٩.
(٢) علم الدلالة لأحمد مختار عمر، ١٤٥.
(٣) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ١/٢٤٨.
(٤) السابق ١/٢٤٨.
(٥) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول١/١٧٣.
(٦) فقه اللغة و خصائص العربية و طرائق نموها صـ١٨٥.
(٧) الكتاب لسيبويه ١/٧.

ومن المعترفين بظاهرة المشترك اللّفظيِّ المؤيدين لها السُّيوطيُّ الذي عرفها بقوله :" إنّ المشترك اللفظيّ هو اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة..". (١)

ولغة العرب ورد فيها المشترك، يقول الآمدي: "والأصل في كل ما يتبادر إلى الفهم أن يكون حقيقة: إما بالوضع الأصلي أو بعرف الاستعمال: والإجمال منتف بكل واحد منهما ولهذا كان الإجمال منتفياً عند قول القائل: "رأيت دابة" لما كان المتبادر إلى الفهم ذوات الأربع بعرف الاستعمال، وإن كان على خلاف الوضع الأصلي"(٢)

فالآمدي يحدد منفذين لتعيين مفهوم ملائم من جملة لائحة من المدلولات يختزنها المعجم الذهني وهما: الوضع الأصلي وهو حقيقة اللفظ، أما الثاني، فهو عرف الاستعمال، إذ اللفظ قد اكتسب عبر السياق اللغوي وقوعاً خاصاً، لأنه أضحى بؤرة لتجميع كل حيثيات المقام الذي يستعمل فيه.

وهناك دواع أخرى أدت إلى وقوع المشترك، من ذلك أن وضع اللفظ يخضع لغرض الواضع، حيث قد يعرفه لغيره مفصلاً أو مجملاً ويكون ذلك علة لوقوع المشترك اللفظي. يقول في ذلك الآمدي: "وأن وضع اللفظ تابع لغرض الواضع، والوضع كما أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلاً، فقد يقصد تعريفه مجملاً غير مفصل، إما لأنه علمه كذلك ولم يعلمه مفصلاً، أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الإجمال فلا يبعد لهذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل"(٣)

وينبري الآمدي يذود عن فكرته القائلة بوجود المشترك اللفظي في اللغة، بل وفي القرآن الكريم، ذلك أنه إذا انتفى الإفهام من الصيغة اللغوية الواقعة مشتركاً لفظياًً، فإن السياق يقوم كقرينة لتحديد دلالة الصيغة.

وليس معنى القول : علم المخاطب، أن هذا العلم لا بد أن يكون مكتملا، بل إن المقصود حصول حد أدنى من الفهم أثناء الإبلاغ والتواصل، وليس بلوغ

(١) المزهر: ١/ ٣٦٩.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ١٢/٣.
(٣) السابق، ١٩/١.

فهم التفصيلات هو ما يطلب في علاقة المحمول بالموضوع، وإلا كانت العلاقة ضرباً من لغو الكلام.

وحول تحديد السياق لدلالة هذه الظواهر، يقول (فندريس): " الذي يعيِّن قيمة الكلمة في كل الحالات التي ناقشناها إنما هو السياق، إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدد معناها تحديدا مؤقتا. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدلّ عليها "(١).

ولما كان المشترك اللفظي سنة من سنن العرب، فقد أدى عرف الاستعمال إلى علم المخاطب ووضوح الدلالة لديه، ومن ثمّ عوّل المتكلم على المخاطب في تحديد المعنى المراد من اللفظ المشترك اتكالا على ما عهده المخاطب في لغته، وما تعاهده الناس في تخاطبهم، وإذا كان تحديد معنى اللفظ المشترك يعتمد على السياق، ومن قرائن السياق علم المخاطب، فقد ثبتت فاعلية قرينة علم المخاطب في وجود هذه الظاهرة اللغوية.

التضاد:

يعد التضاد سنة من سنن العرب في كلامها، فمن كلامهم اتفاق اللفظين والمعنى مختلف. "فالتضاد على ضآلة مقداره، أصبح وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب، ووسع تنوع استعماله من دائرة التعبير في العربية، فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التنقل بين السلب والإيجاب، والتعكيس والتنظير، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير".(٢)

ويظل السياق هو الذي يعين الغرض من اللفظ، ويشعر بنوع العلاقة فيه سلبية كانت أم إيجابية، فالاشتراك بالتضاد كالاشتراك في التناظر لا يخفى مقصد المتكلم منه إذا وعى السامع نظم الجملة وأسلوب تركيب الكلام،(٣) "فكلام العرب يصحح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعْرَف معنى الخطاب فيه إلا

(١) اللغة لفندريس، ص٢٣١.
(٢) دراسات في فقه اللغة، ص٣١٣
(٣) السابق، ص٣١٢

باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين؛ لأنها تتقدمهما ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، فلا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد، فمن ذلك قول الشاعر(١):

كل شيء ما خلا الموت جَلَلْ ... والفتى يسعى ويلهيه الأمَلْ

فدل ما تقدم قبل "جلل" وما تأخر بعده، على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير، ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هنا معناه عظيم.

وقال الآخر(٢) :

يا خوْلَ يا خوْلَ لا يَطمعْ بك الأملَ ... فقد يكذب ظنَّ الآمل الأجَـلَ

يا خوْل كيف يذوق الغمض معترف ... بالموت والموتُ فيما بعده جَلَلُ

فدلّ ما مضى من الكلام على أنَّ (جَلَلاً) معناه يسير(٣).

وقال الآخر (٤):

قومي هُمَ قتلوا أمَيْمَ أخي... فإذا رميتُ يصيبني سهمي

فلئن عفوتُ لأعفونْ جَللاً ... ولئن سَطَوْتُ لأوهنَنْ عَظمي

فدلّ الكلام على أنه أراد : فلئنْ عفوْتُ لأعفونّ عفواً عظيماً؛ لأنّ الإنسان لا يفخرُ بصّفحه عن ذنب حقير يسير (٥).

فلما كان اللَبس في هّذين زائلاً عن جميع السامعين لم يُنكر وقوع الكلمة على معنيين مختلفين في كلامين مختلفي اللفظين.

وقال تعالى:﴿الَذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُمْ مُلاقو رَبِّهِمْ﴾ البقرة/٤٦، أراد الذين يعلمون ذلك، فلم يذهب وهمَ عاقل إلى أن الله تعالى يمدحُ قوماً بالشك في لقائه.(٦)

(١) البيت من الرمل، نسبه ابن منظور إلى لبيد، ولم أجده في ديوانه، لسان العرب مادة (جلل): ١/ ٤٨٧.
(٢) البيتان من البسيط، وهما لعمران بن حطان، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١/٤٤٠.
(٣) الأضداد لابن الأنباري، ٢/١. وانظر المزهر ٣١٣/١.
(٤) البيتان من الكامل، وهما للحارث بن وعلة في سمط الآلي ص ٣٠٥، ٥٨٤.
(٥) الأضداد لابن الأنباري، ٢/١.
(٦) المزهر ٣١٣/١.

فلا شك في أن وعي السامع/ المخاطب لنظم الجملة وأسلوب الكلام، يعد قرينة سياقية تعين على فهم المعنى المقصود من التضاد.

ومن النكات البلاغية أن تعبر عن الشيء السيئ بالعبارة الحسنة، واثقا من فهم المخاطب كتعبيرك عن الأعمى بالبصير، وعن الأسود بالأبيض. وأكثر ما يكون ذلك على سبيل التفاؤل. وهو أمر يعود بالدرجة الأولى إلى العقلية الاجتماعية السائدة في بيئة ما، ونحسب أن أبا حاتم السجستاني في كتابه عن "الأضداد" لم يكن يقصد غير هذا حين قال: إنما قيل للعطشان: يا ريان، وللملدوغ: سليم - أي سيسلم- وسيَرْوَى، ونحو ذلك؛ لأن معنى فاز: نجا، فالمفازة المنجاة، كما قال تعالى: ﴿فلا تحْسَبَنَّهُمْ بمَفازَةٍ مِنَ العَذابِ﴾ آل عمران/١٨٨، أي: بمنجاة.. (١)

أي علة كثرة الاستعمال - من العلل الدلالية، إذ تؤدى إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه.

المطلب الثاني: المسائل النحوية المترتبة على علم المخاطب

كثيرة هي القضايا النحوية التي اشترط فيها النحاة علم المخاطب لوقوعها، منها:

١- التعريف والتنكير:

يعد مبحث التعريف والتنكير من أوسع المباحث النحوية في كتب علماء العربية القدامى والمحدثين، لما لهذه القضية من اتصال بجل الأبواب النحوية المختلفة، فما من قضية نحوية إلا ولها ارتباط بقضية التعريف والتنكير.

والذي يطالع كتب القدامى يتضح له أن التعريف والتنكير ظاهرتان متعلقتان بعلم المخاطب دون المتكلم، قال السيرافي في تعريف المعرفة:" اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو، فيكون منكورا، كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستان، وعندي صديق لي، وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان، ويجوز أن يكون المتكلم أيضا لا يعرف، كقول الرجل لمخاطبه: أنا في طلب غلام أشتريه، ومنزل

(١) الأضداد لأبي حاتم/٩٩. وانظر دراسات في فقه اللغة ص٣١٠

أكتريه، ولا يكون قصده شيئا بعينه، فإذا نادى المتكلم شيئا تعرّف بقصده إياه ووقع اليد عليه بعينه، كقولك: يا رجل، ويا غلام.." (١)

يفهم من كلام السيرافي أن التعريف متعلق بالمخاطب أكثر من المتكلم؛ إذ الأصل في الكلام هو نقل المعنى للمخاطب وإيصاله إليه تعريفا وتنكيرا.

وهذا ما أكده ابن يعيش في قوله:" والمراد بالمعرفة ما خص واحدا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب، فيكون منكورا، كقول القائل لمن يخاطبه: "في داري رجل"، و"لي بستان"، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضا، نحو قولك: "أنا في طلب غلام أشتريه، ودار أكتريها"، ولا يكون قصده إلى شيء بعينه".(٢)

أما النكرة، فلم يضع لها النحاة حدا غير أنّنا نجد ما يشير إلى معناها عِندهم، يقولَ سيبويه: "وأما الألف واللام فنحو: الرجل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك قلت: مررت برجل، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلا قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذى كان عهده ما تذكر من أمره"(٣)، يتَّضِح من ذلك أن النَّكرة عند سيبويهِ ما دلّ على شيءٍ غيرِ معينٍ في جنسِهِ للمخاطبِ. من هنا عدّ جمهور النحاة النكرة أصلا، والمعرفة فرعا عليها، قال ابن يعيش:"واعلم أن النكرة هي الأصل، والتعريف حادث؛ لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: "رجل"، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه، فتقول: "الرجل"، فيكون مقصورا على واحد بعينه، فالنكرة سابقة، لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة؛ إلا اسم الله تعالى؛ لأنه لا شريك له

(١) شرح كتاب سيبويه٣٣٨/٢.
(٢) شرح المفصل ٣٤٧/٣.
٣) الكتاب ٥/٢.

سبحانه وتعالى، فالتعريف ثان أتي به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة، لما علم المخاطب عمن الحديث، ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحا أن الإنسان حين يولد، فيطلق عليه حينئذ اسم رجل، أو امرأة، ثم يميز باللقب، والاسم." (١)

مما سبق يتضح اعتداد النحاة بعلم المخاطب، واعتماده معيارا مهما للفرق بين المعرفة والنكرة، فقولهم: ما دل على معين أو غير معين، يريدون بذلك بالنسبة للمخاطب دون النظر للمتكلم، فإذا كان معينا في ذهن المخاطب فهو معرفة، وإلا فهو نكرة، وقد نبه ابن يعيش إلى ذلك عند حديثه عن الإشارة، بقوله:" فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسة البصر، وسائر المعارف أن تخصص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين: بالعين وبالقلب.". (٢) وإلى ذلك ذهب أيضا الشريف الكوفي، حيث يقول:" والقصد بالتعريف إعلام المخاطب دون المتكلم؛ لأن المتكلم قد يكون عالما بما يتكلم به، والمخاطب جاهلا فيقصد إلى إعلامه"(٣).

وعلى ما سبق يتعين أن المرجع الأساس في التعريف وعدمه هو علم المخاطب، الأمر الذي يجعل من هذه القضية قضية نسبية تختلف من شخص لآخر(٤)، فما يراه هذا الشخص معرفة، قد يراه الآخر نكرة.

الابتداء:

تعد قضية الابتداء (المبتدأ والخبر) من القضايا المتفرعة ما باب التعريف والتنكير، من حيث إن النحاة قد نصوا على وجوب الابتداء بالمعرفة، بمعنى أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة،: فـ" حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيده".(٥) يقول سيبويه :"إذا قلت عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر

(١) شرح المفصل ٣٤٨/٣
(٢) شرح المفصل ٣٥٢/٢
(٣) البيان في شرح اللمع ص٣٢٢.
(٤) التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية ص١١.
(٥) شرح المفصل٨٦/١

الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أو أخرت، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك ضرب زيداً عبد الله. فإذا قلتَ: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة"(١).

وقال ابن يعيش:" اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: "رجل قائم"، أو "رجل عالم"، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما، في الوجود، ممن لا يعرفه المخاطب. وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم"(٢). وقال أبو حيان:" من أحسن المعاني والحكايات في الشعر وأشدّها استفزازاً لمن يسمعها الابتداء بذكر ما يعلم السامع له إلى أي معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسّط العبارة عنه والتعريض الخفيّ الذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التصريح الظاهر الذي لا ستر دونه . فموقع هذين عند الفهم كموقع البشرى عند صاحبها لثقة الفهم بحلاوة ما يرد عليها من معناهما انقضى كلامه ." (٣)

ومعنى قولهم أن يكون المبتدأ معرفة، أي للمخاطب والمتكلم على حد سواء، حتى لا يحدث لبسا عنده، أو يكون في الكلام إشكال له. وعلى هذا فعلم المخاطب له دور مهم في ترتيب الكلام ونظمه. يفسر ذلك قولهم:" فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا

(١) الكتاب١/٤٨.
(٢) شرح المفصل ١/٢٢٤
(٣) البصائر والذخائر٧/١٠٦

يعلمه؛ فإذا قلت: "قائم"، أو: "حكيم"، فقد أعلمته بمثل ما علمت، مما لم يكن بعلمه، حتى يشاركك في العلم." (١)

ويتفرع عن مسألة تعريف المبتدأ عدة مسائل تعتمد كذلك على قرينة علم المخاطب، منها:

أ- تعريف المسند:

من المسائل المتعلقة بعلم المخاطب في باب المسند والمسند إليه، تعريف المسند، حيث يكون فيها قصر المسند على المسند إليه، قالوا في هذه المسألة : إذا أردت أن تفيد مخاطبك انطلاق زيد، ولم يكن يعرف شيئًا عن هذا الانطلاق قل: زيد منطلق، فإذا كان يعرف أن انطلاقا وقع، ولكنه لم يعلم أن هذا الانطلاق كان من زيد، أو من عمرو وأردت أن تفيده أنه كان من زيد قلت له: زيد المنطلق فأنت في هذا تفيده أن الانطلاق الذي يعلم أنه وقع، ويحتم عنده أن يكون من زيد، أو من عمرو هو من زيد على القطع بخلاف الصورة الأولى التي يكون فيها المسند نكرة، فأنت فيها تفيده انطلاق زيد، ولم يكن يعلم شيئا عن الانطلاق، فهو في صورة التعريف كان يعلم أن انطلاقا وقع، ولكنه لا يعلم ممن وقع، وفي صورة التنكير كان لا يعلم أن انطلاقا وقع، وهذا هو أساس الفرق بين الصورتين. (٢)

قال عبد القاهر: "والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق، فعلا لم يعلمه السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو زيد المنطلق فعلا، قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه زيد، فأفدته ذلك".(٣)

ويتفرع عن هذه المسألة مسألة أخرى، وهي استحالة العطف على المسند إليه إذا كان المسند معرفا، وذلك نحو: (زيد المنطلق وعمرو)، بخلاف قولك: (زيد منطلق وعمرو)، وذلك؛ لأنك في الثاني لا تتحدث عن انطلاق معروف ومعين، فجاز أن تشرك عمرًا فيه، وفي الأول تتحدث عن انطلاق معروف للمخاطب، ومعين فإذا أثبته لزيد لم يصح لك أن تثبته لعمرو، فإذا قلت: يمكن أن يكون هذا الانطلاق المخصوص المبين كان من زيد وعمرو، وأردت

(١) شرح المفصل ٢٢٥/١
(٢) خصائص التركيب ص٣٦٧.
(٣) دلائل الإعجاز ص١٤٣.

الإخبار بذلك، فالعبارة عنه أن تقول: زيد وعمرو المنطلقان بخلاف زيد المنطلق وعمرو؛ لأنك حينئذ تثبته أولا لزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو وهذا خطأ.(١)
يقول عبد القاهر في هذه المسألة: "ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا: هو القائل بيت كذا، كقولك: جرير هو القائل: "وليس لسيفي في العظام بقية".
لو حاولت أن تشرك في هذا الخبر غيره، وقلت: جرير هو القائل هذا البيت وفلان، حاولت محالا؛ لأنه قول بعينه، فلا يتصور أن يشرك جرير غيره".(٢)

من خلال ما سبق يتضح اعتماد النحاة علم المخاطب معيارا مهما في بناء الجملة العربية.

ب- الإخبار عن النكرة:

سبق القول إن أصل الكلام أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لارتباطه بعلم المخاطب، غير أن الاستعمال يجيز وقوع النكرة موقع المبتدأ، وفي هذه الحالة أيضا – اشترط فيها النحاة أن يكون المخاطب على علم بذلك، يقول سيبويه في تركيبي" ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيرا منك":" وإنما حسن هنا الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا"(٣). وذكر في موضع آخر:" وحسنت النكرة في هذا الباب؛ لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك، وقد عرف من تعني بذلك كما عرفت"(٤). فسيبويه بكلامه هذا يشير إلى مبدأ تواصلي مهم، وهو (مبدأ التسوية)، أي التسوية بين المتكلم والمخاطب في المعرفة، بمعنى أن ينزل المخاطب منزلة المتكلم في المعرفة، وإذا كان المقصود من عملية الكلامية هو الإبلاغ ، فما الإبلاغ سوى إعلامك المخاطب بما تعلم، حتى يعرف كما عرفت.

(١) السابق ص٢٦٧
(٢) السابق، ص١٤٤.
(٣) الكتاب١/٥٤
(٤) الكتاب١/٥٤

جـ- مجيء المبتدأ وخبره معرفتين:

من المسائل المتعلقة بالتعريف في باب الابتداء، ويتعمد فيها النحاة معيار علم المخاطب، مجيء المبتدأ وخبره معرفتين، فالمعلوم لدى المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو النكرة، قال الصبان:" الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به، والذي يؤخر ويجعل خبرًا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، فإذا عرف المخاطب زيدًا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت: زيد أخي، وإذا عرف أن لك أخًا وجهل عينه واسمه، قلت: أخي زيد. قال: ويتضح هذا في قولنا رأيت أسودًا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب. أي: لأن الأسود لا بد لها من الغاب فيكون معلومًا فاعرف ذلك" (١). فالمعتبر به في هذه المسألة هو علم المخاطب، وهذا الأمر ينسحب بطبيعة الحال على مسألة أخرى، وهي مجيء اسم كان وخبرها معرفتين، حيث قيل في هذه المسألة: تخير فأيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر، وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف ابن مضاء وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال:" وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر، وقيل تنظر إلى المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر، نحو: كان أخو بكر عمرا، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخا ويجهل كونه عمرا، وكان عمرو أخا بكر إذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه أخا بكر، وعلى هذا السيرافي وابن الباذش وابن الضائع، وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه، وقيل إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيد صاحب الدار.."(٢)

فالقول الثاني الذي عليه السيرافي ومن تبعه يقوم على مراعاة علم المخاطب، وأن عملية التقديم والتأخير ترتبط ارتباطا وثيقا بعلم المخاطب. فهذا الكلام دليل على فهم السيرافي لطبيعة هذه العملية من جانب، ومن آخر لأثر علم المخاطب ومدى تأثيره فيها.

(١) حاشية الصبان ٣٠٧/١.
(٢) همع الهوامع ٤٣٢/١-٤٣٣. مغني اللبيب ٥٩٠/١

٣- علم المخاطب في باب الحال:

من المباحث النحوية المهمة التي اعتمد فيها النحاة علم المخاطب معيارا استعماليا مهما في بناء قواعدهم النحوية باب الحال، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

- مسألة تقديم الحال على صاحبها أو عاملها:

قال ابن السراج في تقديم الحال:" وقوم يجيزون: ضربت يقوم زيدًا، ولا يجيزون: ضربت قائمًا زيدًا، إلا وقائم حال من التاء. لأن "قائمًا" يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد، والفعل يبين فيه لمن الحال. والإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدم تقول: جاءني زيد فرسك راكبًا، وجاءني زيدٌ فيك راغبًا وتقول: فيها قائمين أخواك تنصب "قائمين" على الحال، ولا يجوز التقديم لما أخبرتك، ولا يجوز: جالسًا مررت بزيد، لأن العامل الباء وقد بنيته فيما مضى، ومحال أن يكون: "جالس" حالا من التاء، لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولا في قبة أو سفينة، وما أشبه ذلك تقول: لقي عبد الله زيدًا راكبين، ولا يجوز أن تقول: الراكبان ولا الراكبين، وأنت تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين، فاعلم."(١)

ومصدر الإلباس هنا أن الحال تكون لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، فإن جعلت (تاء الفاعل) صاحب الحال، وجب للحال(قائما) أن تلاصقه، فتقول:" ضربت قائما زيدا". وقد تكون (قائما) حالا من المفعول به (زيدا)، ومن ثم تقول:" ضربت زيدا قائما"، فإذا أزلت الحال عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، لما فيه من اللبس، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم، لم يجز، وكان إطلاقه فاسدا.(٢) فعلة جواز تقديم الحال على صاحبها الاسم الظاهر(زيدا) قرينة علم المخاطب التي من خلالها يعين المخاطب الحال وصاحبها، سواء تقدم صاحب الحال أو تأخر. فالمعتبر في هذا الأمر هو علم المخاطب، فمتى تحقق جاز التقديم والتأخير.

(١) الأصول١/٢١٩.
(٢) شرح المفصل٢/٥.

وكما ربط النحاة جواز تقديم الحال على صاحبها، عند تعدد صاحب الحال، والحال واحدة، ربطوا كذلك جواز التقديم والتأخير في حال تعدد صاحب الحال وتعدد الحال أيضا، نحو قولهم: "رأيت زيدا مصعدا منحدرا"، و"رأيت زيدا ماشيا راكبا" إذا كان أحدهما مصعدا والآخر، راكبا، فالمراد أن تكون أنت المصعد، وزيد المنحدر، فيكون "مصعدا" حالا للتاء، و"منحدرا" حالا لزيد، وقد تكون (منحدرا) حالا لتاء الفاعل، و(مصعدا) حالا من المفعول به(زيدا)، وهذا القول يوقع في اللبس، من هنا علل النحاة التقديم والتأخير بقرينة علم المخاطب، فمتى علم المخاطب الحال وصاحبها جاز التقديم والتأخير، قال ابن يعيش:" وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر، فإنه لا بأس عليك بتقدم أي الحالين شئت".([1])

مجيء الحال بعد اسم الإشارة:

من المسائل المتعلقة بعلم المخاطب في باب الحال، مجيء الحال من اسم الإشارة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذا بَعْلِي شَيْخًا﴾ هود/٧٢، حيث انتصب(شيخا) على الحال من المشار إليه والعامل في الحال الإشارة والتنبيه. قال النحاة:" ولا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال فتكون فائدة الأخبار في الحال، فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الأخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن تقع له الحال؛ لأنه يصير المعنى أنه فلان في حال دون حال، لو قلت: هذا زيد قائما، لمن لا يعرف زيدا، لم يجز؛ لأنك تخبره أن المشار إليه هو زيد في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن زيدا، وإذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه فإنما أفدته وقوع الحال منه، وإذا لم يعرف عينه فإنما أفدته معرفة عينه، فلا يقع منه حال لما ذكرنا، والرفع في شيخ يجوز من خمسة أوجه تركنا ذكرها لاشتهارها".([2])

من الكلام السابق يتبين ربط النحاة مجيء الحال من اسم الإشارة بعلم المخاطب، والإشارة هنا في معنى الفعل، كأنه يقول: أشير لك.

---

(١) شرح المفصل٦/٢

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي٣٧٠/١

٣- علم المخاطب في باب النعت:

من المباحث النحوية التي اعتمد فيه النحاة في تعليلهم على علم المخاطب، مبحث النعت، وذلك في المسائل الآتية:

- وقوع الجملة نعتا:

اشترط النحاة في الجملة التي تقع نعتا أن تكون جملة خبرية، ومنعوا أن تكون إنشائية طلبية كانت أو غير طلبية، وعلل النحاة ذلك بأن "النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه، فلا بد أن يكون معلوما عند السامع قبل. والإنشاء بنوعيه: الطلبي وغير الطلبي، ليس كذلك؛ لأنه لا خارج لمدلولها إلا عند التلفظ بهما.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ونعتوا بجملة منكراً فأعطيت ما أعطيته خبرا

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

أي أن العرب نطقوا بالجملة نعتا للمنعوت المنكر، وإذا حدث ذلك، فإنها تعطي من الحكم ما أعطيته وهي خبر؛ بدليل قوله: وامنع هنا - أي في باب النعت- وقوع الجملة الطلبية "المراد الإنشائية مطلقا"، وإن ورد في الكلام جمل إنشائية وقعت نعتا، فيخرج على إضمار قول محذوف هو النعت، وتكون الجملة الإنشائية مقولا له. (١)

وعلى هذا يتبين أن النحاة ربطوا بين وقوع الجملة نعتا، وبين علم المخاطب، ومن ثم قدموا علم المخاطب بوصفة علة نحوية لصحة وقوع الجملة الخبرية نعتا، وفساد وقوع الجملة الإنشائية في هذا الموقع.

(١) الناظم، هو ابن مالك، ضياء السالك على أوضح المسالك هامش١٣٩/٣

- قطع النعت عن المنعوت:

من المسائل النحوية المهمة في باب النعت، مسألة قطع النعت عن المنعوت، فقد أجاز النحاة قطع النعت عن المنعوت بشرط تحقق علم المخاطب، قال الرضي في شروط قطع النعت عن المنعوت:" والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل..." (١)، وقال الإمام الألوسي في قوله تعالى: ﴿كُلَّما رُزِقوا مِنها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالوا هذا الَّذِي رُزِقنا مِنْ قَبْلُ﴾:" والقول: بأنها صفة مقطوعة دعوى موصولة بالجهل بشرط القطع، وهو علم السامع باتصاف المنعوت بذلك النعت وإلا لاحتاج إليه ولا قطع مع الحاجة.." (٢)

يتضح من خلال ما سبق أن علم المخاطب معيار مهم يجب مراعاته عند قطع النعت عن المنعوت.

٤-علم المخاطب في باب الإضمار:

تأتي الضمائر في العربية لتنوب مناب الأسماء الظاهرة فتؤدي وظائف دلالية متعددة، لعل أهمها: الإيجاز والاختصار وربط أجزاء الكلام بعضه ببعض وغير ذلك من الوظائف الدلالية، قال ابن يعيش:" وإنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازا من الإلباس. فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: "زيد فعل زيد"، جاز أن يتوهم في "زيد" الثاني أنه غير الأول. وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست..." (٣) والضمير عند جمهور النحاة من المعارف، بل إنه في أرفع مراتب المعرفة، قال المبرد:" وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا

(١) شرح الرضي على الكافية٣٢٢/٢
(٢) تفسير الألوسي٢٠٥/١
(٣) شرح المفصل ٢٩٢/٢

بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول مررت به ولا ضربته ولا ذهب ولا شيئا من ذلك حتى تعرفه، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير، وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض." (١) وقال ابن يعيش:"... ومنها[أي: المعارف] المُضْمَر، وهو ضربٌ من الكناية فكلّ مضمر كناية، وليس كل كناية مضمرًا. وإنما صارت المضمرات مَعارِفَ؛ لأنك لا تُضْمِر الاسم إلا وقد علم السامعُ على مَن يعود، فلا تقول: "ضربتُه"، ولا "مررت به" حتى يعرفه، ويدري مَن هو."(٢)

فالعلة عند النحاة في عدّ الضمير من المعارف هي علم المخاطب، الذي يتحقق من المشاهدة والحضور ومدلول الكلام، فضمائر المتكلم والمخاطب تتعين بالمشاهدة والحضور، وضمائر الغائب يتقدمها مدلولها غالبا، لذا عدّ النحاة الضمائر أرفع المعارف رتبة، فلا توصف ولا يوصف بها، خلافا للأسماء الظاهرة فإنها توصف، وذلك لكثرة الاشتراك فيها وحدوث اللبس(٣).

وعلى ما سبق يتبين أهمية علم المخاطب في الإضمار، حيث إن علم المخاطب شرط رئيس من شروط الإضمار، إذ لا يكون هناك إضمار إلا وقد علم المخاطب على من يعود.

٥- علم المخاطب في باب الحذف:

يعد الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها جميع اللغات، فهي ظاهرة غير مختصة بلغة معينة، بل هي ظاهرة عالمية. وهذه الظاهرة تتطلب شرطا رئيسا لا يمكن الاستغناء عنه، وهو علم المخاطب.

والحذف، هو: إسقاط كلمة أو عبارة أو جملة برمتها لوجود دليل على المحذوف. فإذا كانت القاعدة الضابطة للحذف هي: "لا حذف إلا بدليل"، فإن علم المخاطب من أهم وأقوى الأدلة على المحذوف، قال المبرد:" وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى".(٤) وفي الكامل للمبرد ما نصه:" يحذف لعلم السامع بما يريد مثل "الهلال والله" أي هذا الهلال، والحذف فيه؛ لأن الذكر مع علم

(١) المقتضب٤/٢٨٠
(٢) شرح المفصل٣/ ٣٤٨
(٣) التعريف والتنكير ص٢١
(٤) المقتضب ١٣٠/٤.

السامع بالمحذوف عبث"(١). وذهب سيبويه إلى القول:" وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعنى، أنه لا بأس عليك، ولا ضر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا فى كلامهم، ولا يكون هذا في غير عليك". (٢) وهو يعني بالإضمار هنا الحذف. وقال أبو حيان التوحيدي:" وحذف الفاعل لعلم المخاطب به فعل صحيح لا يدخله الاختلاف فيه ." (٣)

وقال ابن مضاء:" واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيداً) أي أعط زيداً فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تم الكلام به..." (٤)

قال المرزوقي:" إن قال القائل: من أين جاز أن يقال: عاماً أول، ولم يجز شهراً أول، ولا يوماً أول، ولا سنة أولى؟ قلت: إن قولهم: عاماً أول مما عمدوا فيه إلى تخصيصهم بشيء لا يكون في غيره اعتماداً على التعارف، لأن المعنى عاماً أول من عامي، فلما كانت الكلمة متداولة، وكانت الحاجة إلى كثرة استعمالها ماسة حذفوا واختصروا وأوجزوا واقتصروا، معتمدين على علم المخاطب، والنية الإتمام."(٥)

وقال الطبري في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا فضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (النور/١٠) يقول تعالى ذكره: ولولا فضل الله عليكم أيها الناس ورحمته بكم، وأنه عَوّاد على خلقه بلطفه وطوله، حكيم في تدبيره إياهم، وسياسته لهم، لعاجلكم بالعقوبة على معاصيكم وفضح أهل الذنوب منكم بذنوبهم، ولكنه ستر عليكم ذنوبكم وترك فضيحتكم بها عاجلا رحمة منه بكم، وتفضلا عليكم، فاشكروا نعمه وانتهوا عن التقدّم عما عنه نهاكم من معاصيه، وترك الجواب في ذلك، اكتفاء بمعرفة السامع المراد منه"(٦).

---

(١) الكامل ٧٠/٢.
(٢) الكتاب لسيبويه ٢٢٤/١.
(٣) البصائر والذخائر١٤٣/٥.
(٤) الرد على النحاة /٧١.
(٥) الأمالي للمرزوقي ٢٩/١.
(٦) الطبري١١٥/١٩.

وقال أبو عبيدة:" العرب تختصر لعلم المخاطبُ بما أريد به" (١)، وفي موضع آخر يقول: "العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه"(٢) "ونظيره في الاختصار لعلم المخاطب قوله عزّ من قائل " ومن الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع " فأوقع تشبيه الكفار على الناعق بالغنم وإنما شبّههم في الحقيقة بالمنعوق به الذي لا يعقل ولا يعرف معنى النعيق وجعل المؤمنين في دعائهم الكفار إلى الإيمان وهم لا يسمعون ولا يعقلون كالناعق بالغنم، والمعنى مثلكم أيّها المؤمنون ومثل الكفار كمثل الناعق والمنعوق به هذا مذهب البصريين في الآية". (٣)

ونصوص علماء العربية في الحذف لعلم المخاطب كثيرة، ليس في المقام متسع لذكرها، وإنما تكفي الإشارة على وضوح العبارة.

٦-علم المخاطب في باب التنازع:

من المسائل النحوية التي تتفرع عن الحذف لعلم المخاطب، مسألة التنازع في العمل، والتي تعني، تسلط عاملين أو أكثر على معمول واحد، نحو: ضربني وضربت زيدا. قال سيبويه:" هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك"(٤)

وهو قولك: ضربت وضربنى زيد، وضربنى وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع.

وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب. (٥)

(١) مجاز القرآن ١٩/١.
(٢) السابق، ٢٢/١.
(٣) سمط اللآلئ ١١٤/١.
(٤) الكتاب ٧٣/١-٧٤
(٥) السابق، ٢٥٩/٢.

فالعمل عند سيبويه للأقرب، وهذا ما صرح به المبرد في المقتضب إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول.." إلى أن يقول: "فهذا اللفظ هو الذي اختاره البصريون، وهو إعمال الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني فحُذف لعلم المخاطب.." (١)

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: " والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات " فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك".(٢) إذًا، فالمسوغ لصحة وقوع هذه المسألة، توافر قرينة علم المخاطب.

موافقة العدد للمعدود المحذوف:

إذا حذف تمييز العدد من الثلاثة إلى التسعة، وكذلك العشرة إذا كانت مفردة، فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه، والأفصح أن يقدر التمييز المحذوف، ويقدر على عكسه كما هو الحال مع التمييز المذكور. (٣)

عدّ جمهور النحاة موافقة العدد للمعدود المحذوف تذكيرا وتأنيثا لغة فصيحة، وهذا ما ورد في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ البقرة/٢٣٤.

قال الزجاج في تفسير الآية المذكورة: معنى قوله عز وجل: وعشرا يدخل فيها الأيام. زعم سيبويه أنك إذا قلت: لخمس بقين قد علم المخاطب أن الأيام داخلة مع الليالي. وزعم غيره أن لفظ التأنيث مغلب في هذا الباب. انتهى. (٤)

وأراد بغير سيبويه الفراء، فإنه زعم في تفسيره عند هذه الآية أنه تغليب. قال: لم يقل وعشرة لأن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي، حتى إنهم ليقولون: صمنا خمسا من شهر رمضان؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام.

(١) المقتضب ٧٢/٤.
(٢) شرح التصريح ٣٦٩/١
(٣) خزانة الأدب٤٠٨/٧
(٤) خزانة الأدب٤٠٨/٧

قال سيبويه:" تقول: سار خمس عشرة من بين يوم وليلة لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بينت فقلت: من بين يوم وليلة. ألا ترى أنك تقول: لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليل، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفي بذلك عن الأيام، كما أنك تقول: أتيته ضحوة وبكرة، فيعلم المخاطب أنها ضحوة يومك وبكرة يومك. وأشباه هذا في الكلام كثير." (١)

فإنما قوله: من بين يوم وليلة توكيد بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلة مع الليالي.

قال النابغة الجعدي (الطويل):

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة... يكون النكير أن تضيف وتجأرا

وتقول: أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا؛ لأن المتكلم لا يجوز له أن يقول: خمسة عشر عبدا، فيعلم أن ثم من الجواري بعدتهم، ولا خمس عشرة جارية فيعلم أن ثم من العبيد بعدتهن، فلا يكون هذا إلا مختلطا، ويقع عليه الإثم الذي بين به العدد. وقد يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، وليس بحد كلام العرب. انتهى (٢)

ومما سبق يتضح اعتماد سيبويه في تعليله السابق على علم المخاطب، واعتماده قرينة مقامية مهمة في توجيه الظواهر النحوية.

- علم المخاطب في باب المبهمات:

قال ابن يعيش:" ومن ذلك الأسماء المُبْهَمة، وهي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولاتُ، فأمّا أسماء الإشارة، فنحو "ذا"، و"ذِهْ"، و"ذان"، و"تان"، و"أولاء". ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضرٍ، فإن كان قريبًا، نبّهتَ عليه بها نحو "هذا"، و"هَاتا"؛ وإن كان بعيدًا، ألحقته كافَ الخطاب في آخره، نحو: "ذاك" للفرق بينهما. ومعنى التعريف فيه أن يختصّ واحدًا ليعرفه المخاطبُ بحاسّة البَصَر، وغيرُه من المعارف يختصّ واحدًا ليعرفه بالقلب. ومن الفرق بين المضمر والمبهم، أنّ المضمر في الغائب يبيَّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمرُ، نحو قولك: "زيدٌ مررتُ به"، والمبهمَ الذي هو اسم

(١) الكتاب٣/٥٦٣

(٢) خزانة الأدب٧/٤١١

الإشارة يُفسَّر بما بعده، وهو اسمَ الجنس كقولك: "هذا الرجل والثوب" ونحوه. وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه مَقنعٌ.

والمعنيَّ بالإبهام وقوعُها على كلّ شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، ولا تختص مسمّى دون مسمّى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أن المراد به التنكير، ألا ترى أنّ هذه الأسماء معارفُ لِما ذكرناه فيها".(١) ومن المسائل المتعلقة بهذا الباب:

– صلة الموصول:

تعد الأسماء الموصولة من المبهمات التي لا تتعين إلا بصلتها، قال ابن يعيش:" واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع "هذا"، و"هؤلاء" ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء"(٢).

والصلة تكون جملة، وتكون شبه جملة، والجملة تكون اسمية وتكون فعلية، وشبه الجملة المراد به ثلاثة أشياء: الظرف وقيده بالتوضيح المكاني، والجار والمجرور ويشترط فيهما التمام احترازاً من الناقص، وكذلك الثالث: الصفة الصريحة التي سيأتي أنها صلة (أل).

واشترط النحاة في صلة الموصول أن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب، أي يجب أن يتحقق فيها علم المخاطب؛ ليحصل الإتمام، وإزالة الإبهام الذي في (الذي)، لو قال: جاء الذي قام أبوه، ولم يدر ما هو، أو جاء الذي زيد أبوه قائم، ولم يدر من هو زيد، فحينئذٍ نقول: هذه الجملة لم يحصل بها إتمام المعنى الذي في (الذي)، ولم يحصل بها رفع الإبهام في الاسم الموصول.

قال الصبان:" ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود، وإلا لم تصلح للتعريف ملفوظة،.، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها. (٣)

(١) شرح المفصل ٣٤٨/٣
(٢) شرح المفصل ٣٧٢/٢
(٣) حاشية الصبان٢٣٤/١.

ومعنى:" قوله: "أن تكون معهودة" بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين، فالمعهود نحو جاء الذي قام أبوه، والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو {فغشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غشِيَهُمْ} [طه: ٧٨] ، {فأوْحَى إلى عَبْدِهِ مَا أوْحَى} [النجم: ١٠]..." (١)

وفي جعل علم المخاطب ضابطا لجملة صلة الموصول، يقول الزمخشري:".. والذي ، وضع وصلة إلى المعارف بالجمل، وحق الجمل التي يتوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب، كقولك: هذا الذي قدم من الحضرة، لمن بلغه ذلك".(٢)

والفرق بين الجملة التي تكون صلة للموصول، والجملة التي تكون نعتا، أن صلة الموصول يشترط فيها علم المخاطب بها وبمتعلقها، أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط، هذا هو الفرق بينهما.

المطلب الثالث: الظواهر البلاغية المترتبة على علم المخاطب

أولى البلاغيون المخاطب عناية بالغة، فحظي عندهم بمكانة كبيرة فاقت مكانة المتكلم نفسه، وعلة ذلك أن الخطاب يُكتب للمخاطب، وإليه يتوجه ويروم إفهامه وتوصيل الغرض أو القصد إليه. يقول الجاحظ: "مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام"(٣). ومن هنا ألزموا المتكلم أن يراعي أحوال المخاطب وظروفه، حتى إنهم قالوا:" وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"(٤)، والحال المقصودة هنا هي حال المخاطب/السامع. وكما اهتم البلاغيون بعلاقة المخاطب بالخطاب، اهتموا كذلك بمنازل المخاطبين وأقدارهم الاجتماعية وأحوالهم الفكرية؛ لذلك وجدنا فى هذا التراث دعوة صريحة لأن يكون الخطاب مناسبا لشخصية المخاطب (المتلقى) قارئا كان أو سامعا، فلا يخاطب الطفل مخاطبة الكهل، ولا يكلم العالم بلغة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٥/١.
(٢) المفصل /٥٧
(٣) البيان والتبيين ٥٤/١.
(٤) الإيضاح في علوم البلاغة، ص٢٠.

الجاهل، ولا يخاطب الذكي بلغة الغبي، ولا الملوك بخطاب العامة، ولا العامة بخطاب الخاصة، فلكل فئة كلام، ولكل طبقة مقال.

يقول بشر بن المعتمر: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات." (١) ويقول الجاحظ: "ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والعمل عليهم على أقدار منازلهم... لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة"(٢)

ومن أحوال المخاطب، حال العلم (علم المخاطب)، فيضمر ما علمه المخاطب ويظهر ما جهله وغاب عنه، فمعرفة حال المخاطب تنبئ عما ينبغي للمتكلم بناء خطابه، وهذه الحال كان لها أثرها في تفسير كثير من الظواهر البلاغية، كالمجاز ووقوع الخبر موقع الإنشاء، والتبادل الواقع بين الصيغ مثل، وقوع المفرد موقع الجمع أو المثنى أو العكس، واللف والنشر، وغير ذلك من الظواهر البلاغية التي اعتمد فيها البلاغيون على قرينة علم المخاطب في تفسيرها، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

-المجاز:

عرّف علماء العربية المجاز بأنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي(٣). يقول عبد القاهر معرفا المجاز:" هو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة(لعلاقة) بين الثاني والأول، فهي مجاز. وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها، فهي مجاز."(٤) أما الفخر الرازي فيرى أن "المجاز، مفعل،

(١) البيان والتبيين، ٨٧/١-٨٨.
(٢) السابق، ٦٧/١.
(٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١٣٧/١.
(٤) أسرار البلاغة ص٣٦٣.

من جاز الشيء ويجوزه إذا تعداه، وإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا." (١)، والقول بأن المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعتمد اعتمادا مباشرا على علم المخاطب، إذ الذي يحكم على كون هذا اللفظ استعمل فيما وضع له أو في غيره إنما هو المخاطب، فهو الموجه إليه الخطاب. فالمتكلم إنما ينطق ليُفهم، فهل يمكن أن يكون منطلق المتكلم الإغماض والتعمية على السامع؟. يقول ابن جني: "إن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها"(٢). فابن جني يرى أن اللغة قامت أساسا على مراعاة الاستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطب، وما يحيط بهذا الاستعمال من ظروف وأحوال.

ولا خلاف في أن علم المخاطب بهذه الخصائص يسهل عليه فهم الكلام الموجه من المتكلم، وهذا العلم النابع من العرف والعادة الاستعمالية للغة يمثل القرينة التي يعتمد عليها المتكلم عند صياغة كلامه في أساليب متنوعة، اعتمادا فهم المخاطب للمراد. والمجاز كما يفهم من كلام ابن جني أسلوب من أساليب العربية، معهود لدى كل من المتكلم والمخاطب، ومن ثم، فإن المخاطب الذي أَلِف هذه الأساليب يستطيع بما لديه من مخزون لغوي وثقافة لغوية مستمدة من العرف والاستعمال التفريق بين كلام جاء على وجه الحقيقة، وآخر جاء على وجه المجاز. إن السليقة اللغوية المشتركة (الأعراف اللغوية) بين المتكلم والمخاطب تعين كلاً منهما على التفاهم مع الآخر وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير. كما أنها تخول المتكلم استخدام أساليب مختلفة في التعبير وتسمح له بممارسة متعددة، اعتمادا على فهم السامع أو المخاطب.

جاء في قوله تعالى:﴿ ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا﴾ البقرة/٤١. قول الطاهر ابن عاشور:" وقد قيل إن قوله (ثمنا)، قرينة الاستعارة في قوله (ولا

(١) نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز ص١٦٧.
(٢) الخصائص ٢/٢٥٠.

تشتروا)، ووجهه أنه لما أدخلت الباء على الآيات تعين أن الآيات هي ثمن الاشتراء، فلما عبر بعده بلفظ ثمنا مفعولا لفعل تشتروا، علم السامع أن الأول ليس بثمن حقيقي، فعلم أن الاشتراء مجاز، ثم هو يعلم أن المعبر عنه بالثمن بعد ذلك أيضا ليس بثمن حقيقي تبعا للعلم بالمجاز في الفعل الناصب له..."(١)

ولعل في اشتراط وضوح الكلام وعدم تعقيده ما يوضح ذلك، يقول الخطيب القزويني:" والحاصل أن من شروط فصاحة الكلام أن يسلم من التعقيد المعنوي بأن لا يكون ما فيه من كناية أو مجاز بعيدًا عن الفهم والوضوح: فإن من شروط فصاحة الكناية والمجاز قرب فهم المعنى الثاني من أصله الحقيقي، وإلا كانا غير فصيحين بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينة".(٢)

يقول عبد القاهر:" فإذا قلتَ: رأيت أسداً، صَلُحَ هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيتَ واحداً من جنس السَّبُع المعلوم، وجاز أن تريد أنك رأيتَ شجاعاً باسلاً شديد الجُرأة، وإنما يَفْصِل لك أحدَ الغرَضين من الآخر شاهدُ الحال، وما يتَّصل به من الكلام من قبل وبعد." (٣) فشاهد الحال يمثل قرينة تسهم في تشكيل علم المخاطب، إذ من خلالها يستطيع المخاطب أن يحدد نوع الكلام الموجه إليه مجازا كان أم حقيقة.

وعلى هذا فإن اشتراط وجود قرينة سواء كانت مانعة من إرادة المعنى الأصلي أو غير مانعة، لفظية كانت أو معنوية يدل دلالة واضحة على عنايتهم بالمخاطب في العملية الكلامية، فالقرينة بنوعيها هي أحد المقومات التي يعتمد عليها المخاطب في فهم الكلام الموجه إليه، ويستدل بها على المراد، وهي التي ينتج عنها علم المخاطب.

ومن الملاحظ أن النظام اللغوي قد لا يستبين بقرينة لفظية أو معنوية مفردة،" بل لا بد أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى؛ ذلك بأن اللغة ظاهرة إنسانية، والإنسان بطبعه قلما يكتفي لإدراك شيءٍ بقرينةٍ واحدةٍ تدل على هذا الشيء، وإنك إن سألت شخصًا ما عن عنوانٍ تريد الوصول إليه، ولم تكن تعرفه من قبل، فإن هذا الشخص لا يكتفي بتعداد اتجاهات الطريق الذي

(١) التحرير والتنوير ٤٦٥/١.
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٣٣
(٣) أسرار البلاغة، ص ١٧٢.

تسأله عنه إلى العنوان، وإنما تجده بعد وصف الطريق وإيراد نقط منعرجة إلى اليمين وإلى الشمال، يعمد إلى تحديد العنوان المطلوب بعددٍ من القرائن أيضًا، فهو من ثلاثة طوابقٍ وعلى يمين الطريق وتحته مكتبة ومحل بقالةٍ، وهو على ناصية شارع كذا وكذا... وهكذا يعدد القرائن ليعين قدرة السائل على معرفة العنوان المقصود، وهكذا الجملة العربية فهي ذات ملامح يتضح بها معناها، وهذه الملامح هي القرائن بأنواعها اللفظية والمعنوية والسياقية، التي من شأنها أن تتعدد لضمان إدراك المعنى، فهي جميعًا تتضافر لبيان المعنى الواحد وتدعيمًا لقدرة السامع على إدراك هذا المعنى، فإذا اتضح المعنى ببعضها أمكن بسبب أمن اللبس أن يتم الترخص في بقيتها".(١).

وما من شك في أن احتياج علم المخاطب إلى القرائن اللفظية والمعنوية لفهم المراد والأغراض التي قد تخفى عليه، يأتي من باب احتياج الأصل للفرع أو العكس، ولعل في باب المجاز ما يدلل على ذلك.

وقوع الإنشاء بلفظ الخبر:

يمثل علم المخاطب دليلا على خروج الكلام عن معناه النحوي الظاهري إلى معنى آخر مختلف، مثل قولهم: غفر الله لفلان، ورحم الله زيدا ، قال المبرد:" واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنما قيل دعاء وطلب للمعنى لأنك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه وذلك قولك ليغفر الله لزيد، وتقول: اللهم اغفر لي، كما تقول: اضرب عمرا فأما قولك غفر الله لزيد ورحم الله زيدا ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله. كما أن قولك علم الله لأقومن إنما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم، لأنك في قولك علم مستشهد "(٢).

(١) البيان في روائع القرآن١/٢٢٩-٢٣٠
(٢) المقتضب ١٣٢/٢

- التقديم والتأخير:

يعد الابتداء بالأعرف شرطا من شروط صياغة الكلام، والأعرف يكون للمخاطب. قال صاحب البصائر:" من أحسن المعاني والحكايات في الشعر وأشدّها استفزازاً لمن يسمعها الابتداء بذكر ما يعلم السامع له إلى أي معنى يساق القول فيه قبل استتمامه، وقبل توسّط العبارة عنه والتعريض الخفيّ الذي يكون بخفائه أبلغ في معناه من التصريح الظاهر الذي لا ستر دونه . فموقع هذين عند الفهم كموقع البشرى عند صاحبها لثقة الفهم بحلاوة ما يرد عليها من معناهما انقضى كلامه ." (١)

جاء في قول المتنبي(الخفيف):

أَبصرَوا الطّعنَ في القلوبِ دِراكاً ... قبل أنْ يُبْصِرُوا الرّماحَ خيالا

قول ابن جني: لما شاهدوه من أحوال المقتولين عرفوا الأمر قبل وقوعه بهم. وقال الشيخ: يقول اعتبر المتأخرون منهم بالمتقدمين، فكأنهم أبصروا الطعن دِراكا بقلوبهم وبينهم وبين من يطلبهم مسافة بعيدة ففروا قبل أن ينظروا إلى خيال الرماح. (٢)

وقال ابن فورجة: أخر قوله (خيالاً) عن موضعه لعلم المخاطب وتقدير البيت: أبصروا الطعن في القلوب دراكا خيالاً قبل أن يبصروا الرماح يريد بالخيال ما يراه الإنسان في منامه، أو يتخايل له في خاطره من ذكر ما مضى يقول: لشدة خوفهم منك، وتصورهم ما صنعت بهم في قديم الحروب، رأوا الطعن دراكا في قلوبهم رؤية الخيال، قبل أن يروه حقيقة، وما تقدم هذا البيت يدل على هذا وهو قوله(٣):

تركُوا في مَصَارع عَرَفوها..... يَنْدُبُونَ الأعْمامَ والأخْوَالا
تحْمل الرّيحُ بينهم شَعَرَ الهْام ... وَتذْرِي عليهم الأوْصالا
تُنذِرُ الجسْمَ أنْ يُقيمَ لدَيها ... ... وَتُريهِ لِكُل عُضْوٍ مِضالا

(١) البصائر والذخائر١٠٦/٧
(٢) الفتح على أبي الفتح ٢٣٧/١.
(٣) الأبيات للمتنبي، انظر شرح ديوانه١١٦/٢ .

فهذا يدل على ما قلناه. (١) إذًا، فإن توافر قرينة علم المخاطب تمثل ضابطا مهما من ضوابط جواز التقديم والتأخير.

التبادل بين المفرد والمثنى والجمع:

من الظواهر البلاغية التي اشترط فيها البلاغيون توافر قرينة علم المخاطب تبادل الصيغ مواقع بعضها البعض، فيوضع المفرد موضع المثنى أو العكس، ويوضع المفرد موضع الجمع أو العكس، أو يوضع المثنى موضع الجمع أو العكس. ومثل هذه التبادلات الأسلوبية تمثل خروجا عن النمط المتعارف عليه في النظام اللغوي . وقد عد أبو عبيدة هذه التبادلات أحد أشكال المجاز في القرآن الكريم بقوله: " ومجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد ووقع على الجميع، ومجاز ما جاء لفظ الجميع ووقع معناه على الاثنين، ومجاز ما جاء لفظه خبر الجميع على لفظ خبر الواحد، ومجاز ما جاء الجميع في موضع الواحد،..، وكلّ هذا جائز قد تكلموا به"(٢)، وعده ابن جني من شجاعة العربية(٣)، وفي موضع آخر يسميه الحمل على المعنى، وهو كثير في اللغة ويصفه بالاتساع، فيرى أنه وارد في كلام الله وفصيح الكلام منثورا أو منظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد"(٤). ولا خلاف في أن القول إن العرب قد تكلمت به، يعني أن هذه التبادلات الأسلوبية أصبحت معهودة عندهم في كلامهم وسنة من سننهم، مما يعنى أنها تعد جزءا من المعرفة اللغوية المشتركة بين المتكلم والمخاطب. وعلى هذا الأساس يكون استعمال المتكلم لهذه التبادلات الأسلوبية معتمدا على توافر علم المخاطب، وقدرته على تحصيل المعنى المراد، وإلا ما كان للمتكلم أن يقدم على ذلك في حال جهل المخاطب. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

(١) الفتح على أبي الفتح، ٢٣٧/١.
(٢) مجاز القرآن، ص١٨.
(٣) الخصائص، ٣٦٢/٢.
(٤) السابق، ٢٢٨/١.

وضع المفرد موضع المثنى:

قال الشاعر(١):

رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي... بريئاً ومن جوف الطويّ رماني

يقول: رماني من جوف بئر فرجع عليه عار ذلك. وقال: بريئا، وهما اثنان لعلم المخاطب بالمعنى، كما قال الله تعالى: ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾(التوبة:٦٢).(٢).

وكما يقع المفرد موقع المثني، يقع المثنى موقع المفرد، قال الثعالبي:" تقول العرب: افعلا ذلك، والمخاطب واحد، كما قال الله عز وجل:"﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (ق:٢٤)، وهو خطاب لمالك خازن النار.."([3])، وقد عد الثعالبي ذلك من سنن العرب، أي أن هذا الأمر من الأعراف اللغوية التي يشترك فيها المتكلم والمخاطب.

وضع المفرد موضع الجمع:

يقع المفرد كثيرًا في موقع الجمع، وقد اتسع هذا فيما كان على وزن "فعيل" وقد ذكر ابن الشجري في أماليه من أمثلته: إيقاع كثير في موضع كثيرين، وقليل في موضع قليلين، قال: ومن ذلك: قوله تعالى في مفتتح سورة النساء: ﴿وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كثِيراً وَنِسَاءً﴾ (النساء: ١) وقوله -عز وجل-: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾(سبأ: ١٣).

ومن ذلك أيضًا: {رَفِيقاً} في قول المولى -جل شأنه-: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء: ٦٩) {نَجِيّاً} في قوله -تبارك وتعالى-: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنهُ خَلَصُوا نَجِيّاً﴾ (يوسف: ٨٠). (٤)

وكما وضع المفرد في موضع الجمع، وضع كذلك الجمع في موضع المفرد، ومن ذلك قولهم: شابت مفارقه، والمفرق واحد، جعلوا المفرق مواضع،

(١) البيت من بحر الطويل قائله عمرو بن أحمر الباهلي كما في كتاب سيبويه ١/ ٧٥.
(٢) المصون في الأدب١٢/١.
(٣) فقه اللغة وسر العربية ص٣٢٩.
(٤) أمالي ابن الشجري ٢١٢/٢.

كأنهم سموا كل موضع: مفرقا. وقال تعالى:"﴿وَإِذ قتلتُمْ نفسًا فادَّارَأتُمْ فِيهَا﴾ (البقرة:٧٧). فقال : قتلتم بصيغة الجمع وكان القاتل واحدا. ([1])

وضع الجمع موضع المثنى:

قال سيبويه: وسألته، يعنى الخليل، عن قولهم: ما أحسن وجوههما ، فجمعوا وهم يريدون اثنين، فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا [ذاك ، ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردا ، وبين ما يكون شيئا من شيء.

قال ابن الشجري:" القول في تفسير هذه الحكاية: أنهم قالوا: ما أحسن وجوه الرجلين، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين، كما قال الاثنان: نحن فعلنا، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عددا تركب من ضمّ واحد إلى واحد، وأول الجمع، وهو الثلاثة، تركب من ضمّ واحد إلى اثنين، فلذلك قال: "لأن الاثنين جميع" وقوله: "ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردا وبين ما يكون شيئا من شيء» معناه أنهم أعطوا المفرد حقه من لفظ التثنية، فقالوا في رجل: رجلان، وفى وجه : وجهان، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم: ما أحسن وجوه الرجلين، وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيء من شيء، فإذا ثنيت الثاني منهما علم السامع ضرورة أن الأول لا بدّ من أن يكون وفقه في العدّة ، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد، فلمّا كرهوا أن يقولوا: ما أحسن وجهي الرجلين، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين، غيّروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع، إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين." ([2])

(١) فقه اللغة وسر العربية، ص٣٢٩.
(٢) أمالي ابن الشجري١/١٨-١٧ وانظر خزانة الأدب ٧/٥٣٤

وكما وضع الجمع موضع المثنى، وضع المثنى موضع الجمع، من ذلك قولك: رجلان جاءوني، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (الحج: ١٩). ([1])

علم المخاطب وظاهرة اللف والنشر

من الظواهر البلاغية التي تقوم على علم المخاطب، ظاهرة اللف والنشر، وهو أحد المحسنات البديعية المعنوية، ويعد المبرد أول من أشار لهذه الظاهرة البلاغية في كامله، حيث يقول:" والعرب تلف الخبرين المختلفين، ثم ترمي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد إلى كل خبره.." ([2]) وإلى ذلك أشار المرتضى في أماليه بقوله:" وحكى عن بعض علماء أهل اللغة أنه قال: العرب تلف الخبرين المختلفين، ثم ترمى بتفسيرهما جملة؛ ثقة بأن السامع يرد إلى كل خبره؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [يونس: ٦٧]، وهذا واضح فى مذهب العرب، كثير النظائر".([3]) بأن السامع يرده إليه لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية. وعرّف العلوي في طرازه اللف والنشر بقوله:" هو فى لسان علماء البيان عبارة عن ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقييد ثم يوفى بما يليق بكل واحد منهما اتكالا على أن السامع لوضوح الحال يرد إلى كل واحد منهما ما يليق به، وهو فى الحقيقة جمع ثم تفريق، واشتقاقهما من قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ [الشورى: ٢٨] أي: يفرقها فى عباده على قدر ما يعلمه من الصلاح".

ومن ذلك قول امرؤ القيس (الطويل):

كأنّي لمْ أرْكبْ جَواداً لِلَذّةٍ ... .. وَلمْ أتبطّنْ كاعِباً ذاتَ خلخال

ولم أسْبَأ الزّقَّ الرَّويَّ ولم أقُلْ ... لخيلي كُرِّي كرَّة بعد إجْفال

وكان حقه أن يقول: كأني لم أركب جواداً للذة، ولم أقل لخيلي كُرِّي، ولم أسْبَأ الزّقَّ الرَّويَّ، ولم أتبطن كاعبا"([4]).

(١) فقه اللغة وسر العربية، ص٣٣١.
(٢) الكامل في اللغة والأدب ٧٥/١.
(٣) أمالي المرتضى ٤١٩/١
(٤) النكت في القرآن الكريم للقيرواني٣٢٦/١ وإعراب القرآن للأصفهاني٢٣٥/١

وما ن شك في أن قولهم (ثقة بالسامع) و(اتكالا على فهم السامع)، كل ذلك يشير إلى قرينة علم المخاطب، فهي ضابط مهم في وقوع هذه الظواهر البلاغية، فإن انعدمت هذه القرينة امتنع وقوعها، ومن ثم فهي تدور مع هذه القرينة وجودا وعدما.

الخاتمة:

وبعد، هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على أحد أهم عناصر العملية الكلامية، وهو المخاطب، ودوره في تحقيق التواصل اللغوي، وأثره في تقعيد القواعد، وذلك من خلال إحدى الحالات التي يتطلب النظام اللغوي أن يكون عليها، وهي حالة العلم. حيث يمثل علم المخاطب قرينة من أهم القرائن السياقية التي يعتمد عليها النظام اللغوي. وقد كشف هذا البحث عن الآتي:

١- يولي النظام اللغوي عناية فائقة للمخاطب/السامع، لما يمثله من أهمية في العملية الكلامية، فهو الموجه إليه الكلام، والمنوط بتحصيل المعنى.
٢- يهدف النظام اللغوي إلى تحقيق مبدأ التسوية بين المتكلم والمخاطب في المعرفة.
٣- مثل علم المخاطب معيارا مهما من معايير التفريق بين المعرفة والنكرة.
٤- كثير من الطواهر اللغوية يتوقف وقوعها على علم المخاطب.
٥- اعتمد النحاة علم المخاطب علة نحوية مقامية مهمة في تعليل كثير من الظواهر النحوية.
٦- مثل علم المخاطب ضابطا مهما من ضوابط جملة الصلة، وكذلك جملة النعت.
٧- أسهم علم المخاطب في بناء قواعد العربية بشكل فاعل.

المصادر والمراجع:

١- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق : جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

٢- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، تحقيق العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، لمكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
٣- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي-مكتبة الإيمان –القاهرة (د.ت).
٤- الأصول في النحو لابن السراج –تحقيق د. عبد الحسن الفتلي –الطبعة الثالثة – مؤسسة الرسالة –بيروت١٩٨٨م.
٥- الأضداد لابن الأنباري، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لمكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٩٨٧ م.
٦- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، تحقيق ودراسة الدكتور : محمد عبد القادر أحمد، النهضة المصرية ١٤١١هـ ١٩٩١ م.
٧- الفتح على أبي الفتح، لابن فورَّجَة البروجردي، محمد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧ م
٨- إعراب القرآن للأصفهاني، سماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٩- أمالي ابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
١٠- أمالي المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
١١- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، د ار إحياء العلوم – بيروت الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨م.
١٢- البصائر والذخائر، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر - بيروت / لبنان الطبعة: الرابعة ١٤١٩هـ - ٩٩٩ م .
١٣- البيان في شرح اللمع، للشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد، تحقيق: علاء الدين حمويه، دار عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

١٤- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق : فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م.
١٥- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة.
١٦- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تحقيق مجموعة من المحققين ، نشر دار الهداية.
١٧- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، لابن فروجة، مكتبة الوراق.
١٨- تفسير الطبري –الجامع لأحكام القرآن –دار الريان للتراث(د.ت).
١٩- التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، نوح عطاالله الصرايرة، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة مؤتة٢٠٠٧م.
٢٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، طبعة أولى ١٤٠٠هـ.
٢١- حاشية الصبان على شرح الاشموني – دار إحياء الكتب العلمية – القاهرة (د-ت).
٢٢- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٣- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني –تحقيق د. محمد على النجار – الطبعة الثانية –دار الهدى (د-ت).
٢٤- خصائص التركيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، لمحمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة الطبعة: السابعة.
٢٥- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، ار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٢٦- الدرس اللغوي عند الفراء ، كفاية مشكور شلش ، أطروحة دكتوراه ، مطبوعة بالحاسوب ، كلية التربية ، جامعة البصرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٨- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي –تحقيق د. شوقي ضيف –دار الفكر العربي(د.ت).

٢٩- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (د-ت).

٣١- شرح الرضي على الكافية في النحو، للرضي الاستربازي- دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان(د.ت).

٣٢- شرح السيرافي على سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي –الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٣- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب –بيروت (د.ت).

٣٤- ضياء السالك على أوضح المسالك، لـ محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٥- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العنصرية – بيروت ١٤٢٣هـ.

٣٦- ظاهرة الترادف بين الواقع اللغوي وآراء الدارسين، أ.م: عايد جدوع حنون، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد١/ ٢٠١٠م.

٣٧- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، سلسلة الذخائر، العدد رقم:١٦٨ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٣٨- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة١٩٩٧م.
٣٩- الكتاب لسيبويه –تحقيق د. عبد السلام هارون –الطبعة الأولى –دار الجيل –بيروت (د-ت).
٤٠- لسان العرب لابن منظور-محمد بن المكرم –دار صادر –بيروت (د.ت).
٤١- اللغة.ج. فندريس – تعريب د. عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص –القاهرة ١٩٥٠م.
٤٢- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
٤٣- المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت١٩٨٤م.
٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب –لابن هشام الأنصاري –تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –الطبعة الأولى –المكتبة العصرية –بيروت ١٩٩٩ م.
٤٥- المقتضب صنعة أبي العباس المبرد-تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة –القاهرة ١٣٩٩هـ.
٤٦- النكت في القرآن الكريم للقيرواني، علي بن فضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني،، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٧م.
٤٧- نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز لفخر الدين الرازي - تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين - الطبعة الأولى - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٥م.
٤٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي –المكتبة التوفيقية –مصر(د.ت).